ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي

خبر صحفي

الإمارات تسعى للانضمام إلى اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة للمساهمة في تعزيز التجارة الدولية وزيادة جاذبية الوساطة في النزاعات التجارية

- **الإعلان عن سعي دولة الإمارات للانضمام إلى اتفاقية سنغافورة قريباً خلال المنتدى الدولي لتسوية النزاعات (RESOLVE 2022) الذي ينظمه سوق أبوظبي العالمي ليسهم في تعزيز مكانتها التجارية العالمية.**
- **الاتفاقية ستوفر إطاراً فعالاً لإنفاذ اتفاقيات التسوية لدعم التجارة الدولية وتسوية النزاعات التجارية**

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 16 مارس 2022: تم الإعلان اليوم بأن دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون أحدث دولة تنضم إلى اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة للمساعدة في تسهيل التجارة والاستثمار الدوليين، في إطار سعيها لتعزيز جاذبية الوساطة ضمن الآليات المعمول بها لتسوية النزاعات التجارية العابرة للحدود.

وبذلك، ستصبح دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الموقعة رقم (56) على اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، بدعم من وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة العدل وسوق أبوظبي العالمي. وستبدأ في تنفيذ إطار عمل لإنفاذ اتفاقيات التسوية الناتجة عن الوساطات في المنازعات التجارية الدولية.

وتم الإعلان عن الاتفاقية في النسخة الاولى من المنتدى الدولي لتسوية المنازعات الذي ينظمه سوق أبوظبي العالمي تحت اسم (RESOLVE 2022). ومن شأن هذه الاتفاقية أن توفر لدولة الإمارات آلية موحدة وفعالة لإنفاذ شروط الاتفاقيات في ولايات قضائية أخرى. وتشبه اتفاقية سنغافورة في طبيعة عملها ("اتفاقية نيويورك") بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الدولية وتنفيذها.

وتعليقاً على انضمام الإمارات إلى الاتفاقية، **قال سعادة أحمد جاسم الزعابي، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي**: "يعد الانضمام إلى اتفاقية سنغافورة خطوة بالغة الأهمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تؤكد من خلالها على مساعيها التقدمية وحرصها للحفاظ على ريادتها، ومواصلة تعزيز مكانتها كمركز تجاري عالمي. وبفضل الدعم الذي تحظى به من وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة العدل وسوق أبوظبي العالمي، سيسهم التوقيع على هذه الاتفاقية في تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين، وتشجيع تسوية المنازعات التجارية من خلال الوساطة، وترسيخ صورة الدولة كوجهة أعمال عالمية يفضلها الكثيرون".

يشار إلى أن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة قد دخلت حيز التنفيذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقيات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة في العام 2020. وبعد اكتمالها في منتصف العام 2018، تم فتح باب التوقيع عليها لأول مرة في سنغافورة، وتحديداً يوم 7 أغسطس 2019، ونمكنت حينها من استقطاب 46 دولة للتوقيع عليها. وتوفر الاتفاقية إطاراً فعالاً ومتناسقاً للاعتماد العابر للحدود على اتفاقات التسوية التي يتم التوصل إليها عن طريق الوساطة.

-انتهى-

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي

افتُتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الذي يتخذ من عاصمة دولة الإمارات مقراً له، في 21 أكتوبر 2015. وتأسّس السوق المالي بموجب مرسوم اتحادي بهدف توفير منظومة مالية متكاملة وواسعة النطاق تُسهم في ترسيخ

مكانة أبوظبي كمركز عالمي رائد للتمويل ومزاولة الأعمال، وحلقة وصلٍ استراتيجية بين الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وسائر أنحاء العالم.

وترتكز استراتيجية سوق أبوظبي العالمي على المقومات ونقاط القوة الرئيسية التي تمتلكها إمارة أبوظبي والتي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات وإدارة الأصول وتداول المشتقات المالية والسلع والابتكار المالي والاستدامة. ويضم سوق أبوظبي العالمي أربعة سلطات مستقلة هي سلطة سوق أبوظبي العالمي ومحاكم سوق أبوظبي العالمي وسلطة تنظيم الخدمات المالية وسلطة التسجيل كما يشرف السوق باعتباره مركزاً مالياً دولياً على إدارة جزيرة الماريه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (14.1 كلم مربع).

ويلتزم سوق أبوظبي العالمي بدعم وتمكين المؤسسات المالية وغير المالية والشركات والكيانات المسجلة في السوق لمواصلة العمل والابتكار والنجاح والنمو ضمن إطار تنظيمي دولي قائم على القانون العام. وقد حصل السوق منذ تأسيسه على جائزة "أفضل مركز مالي للعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لأربع سنوات متتالية تقديراً لمبادراته ومساهماته الفاعلة في القطاع المالي وأسواق رأس المال في المنطقة. لمزيد من المعلومات عن سوق أبوظبي العالمي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com